في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث في ذلك الموضع اما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر بحر ويكفيه غلبة الظن يعني اذا غلب على ظنه انه يسافر قصرا فارق بيوت مصره ولا يشترط فيه اليقين زيلعي والتقييد بالفرض والرباعي مخرج لغيرهما واشار العلامة ملاكين حيث مثل للعاصي بقوله اي المسافر لطلب الزنا او قطع الطريق الى ان الخلاف في الترخص وعدمه مقيد بما اذا كان السفر على قصد فعل المعصية ولهذا قال البرجندي كالمسافر بنية قطع الطريق اما لو لم يكن بادي رأي قصد المعصية بل انشأ السفر فانه يترخص بالاتفاق ومنه يعلم ما في كلام الشيخ العيني من قصور حيث مثل للعاصي بقوله مثل قاطع الطريق والسارق ولم يقيده بما اذا وجد منه هذا القصد عند انشاء السفر واعلم ان قول المصنف ولو كان عاصيا بسفره يفيد قصد فعل المعصية عند انشاء السفر فلا يرد عليه على العيني وبهذا التقرير يظهر الفرق بين العاصي بالسفر والعاصي في السفر لان العاصي في السفر يشمل ما اذا طرأ على فعل المعصية يكون عاصيا سواء وجد منه المعصية بالفعل اولا ولو ابدل المصنف قوله في قصر الفرض الرباعي بقوله فيصلي الفرض الرباعي ركعتين كان اولى كما في النهر اذ تسميته قصرا مجاز لما ان فرض المسافر ركعتان حتى لا يجوز له الاتمام وقال الاشبآه والقصر للمسافر عزيمة ورخصة اسقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الاتمام لم يبق مشروعا حتى اثم به وفسدت لو نوى ولم يقعد على راس الركعتين ان لم ينو اقامة قبل سجود الثالثة انتهى ذكره هذا في اثناء الكلام على القاعدة الرابعة

المنحة

المنحة تجلب اليسير واعلم ان القصر مشروط بمجاوزة بيوت مصره واليه اشار بقوله اذا جاوز بيوت مقامه وجاوز ايضا ما اتصل به من فنآئه والمراد مجاوزة بيوت مقامه من الجانب الذي خرج منه وان لم يجاوزها من الجانب الاخر ويشترط مجاوزة الربض وهو ما حاول المدينة من بيوت ومساكن كما يعلم من عبارة النهر وان انفصل الفنا بمزرعة او فضاء قدر غلوة لا يشترط مجاوزة واما القرية المتصلة بالربض فصح الزيلعي وغيره الاشتراط لكن في الواجبة المختار انه يقصر مطلقا سواء كانت بقرب المصر اولا نهر والفنا المعد لمصالح البلد كركض الدواب وزرق الموتى ولا يشترط مجاوزة البساتين وان اتصلت بالمصر ولو سكنها اهل جميع السنة لانها لا تعتبر من عمران المصر كذا بخط شيخنا ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة اشياء الاستقلال بالحكم والبلوغ وعدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة ايام فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقامه تصريح بمحترز التقييد بقوله فيما سبق اذا جاوز بيوت مقامه وقوله او جاوز وكان صبيا تصريح بمحترز التقييد بالاستقلال ومثل المتابع بقوله كالمرأة مع زوجها وقوله والعبد والجندي من تتمة التمثيل واعلم ان الزوجة انما تكون تبعا للزوج اذا اوفاها المعجل واما اذا المرسوف فلا تكون تبعا له قبل الدخول لانه لا تمكن من المسافرة بها وكذا بعد عند ابي حنيفة لان لها ان تمنع نفسها عنه زيلعي والعبد مع مولاه اطلقه فشمل المدبر وام الولد واما المكاتب فقال في البحر ينبغي ان لا يكون تبعا لان له السفر بغير اذن المولى

"يحترز تقييده بالبلوغ وقوله او تابعا لزوج متبوع تصريح صح"